

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٠٠ (هـ) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز تقديم مساعدته، بناءً على الطلب، إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا تعزيزاً للسلام والأمن ونزع السلاح.

وفي ظل استمرار حالة عدم الاستقرار والتزاعات في أفريقيا، لا سيما في وسط وغرب أفريقيا، وهي حالة متفاقمة نتيجةً للتهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ركز المركز عمله على تقديم المساعدة إلى الدول لمكافحة انتشار هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة، وإصلاح

* A/68/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160713 150713 13-37554 (A)



قطاع الأمن لديها. وقدم المركز الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها للصكوك الإقليمية ودون الإقليمية الهادفة إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط وشرق وغرب أفريقيا، وقدم التدريب إلى قوى الدفاع والأمن، بما يشمل ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة. وأقام المركز أيضاً شراكة مع الاتحاد الأفريقي وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة لمساعدة الدول الأفريقية في تحضيراتها للمفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

وفي إطار ولايته المتعلقة بالسلام والأمن، قدم المركز المساعدة إلى قوى الدفاع والأمن في أفريقيا لإقامة مؤسسات أمنية فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة، من خلال التدريب الذي يتناول مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، لا سيما خلال الانتخابات.

وواصل المركز تقديم الدعم الفني والتقني المتعلق بمسائل نزع السلاح إلى اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ولا سيما إلى الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة، المعقود في برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وواصل المركز تعزيز قدراته في ميادين نزع السلاح والأمن والسلام. ورغم خبراته المعترف بها في هذه المجالات والطلبات المتزايدة من البلدان الأفريقية للحصول على المساعدة، فإن تعبئة الموارد المالية التي يحتاج إليها المركز لتنفيذ مشاريعه استجابةً لتلك الطلبات لا تزال تشكل تحدياً كبيراً.

ويعتمد المركز فقط على التبرعات لتنفيذ برامج، ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء والشركاء الآخرين الذين وفّروا المساهمات المالية لعمليات المركز وبرامجه، ويطلب إلى الذين يسمح لهم وضعهم بتقديم تبرعات إلى المركز أن يفعلوا ذلك لتمكينه من الوفاء بولايته.

أولاً - مقدمة

- ١ - لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها ٦٩/٦٧، الإنجازات الملموسة التي حققها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وأثر المساعدة التي قدمها، ورحبت بإسهامه في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن على صعيد القارة.
- ٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها في دورتها الثامنة والستين عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب، وهو يشمل أنشطة المركز للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي.

ثانياً - أداء المركز الإقليمي وولايته

- ٣ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا عام ١٩٨٦، في لوميه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/١٥١ زاي. ويعمل المركز على أساس الموارد المتاحة في الأمانة العامة والتبرعات التي قد تقدمها الدول الأعضاء والمانحون الآخرون.
- ٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز تنفيذ برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ أسلحة الدمار الشامل؛ الإعلام والاتصال؛ التعاون وإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع الكيانات الأخرى.

ثالثاً - الأهداف والأنشطة

- ٥ - يقدم المركز المساعدة، بناءً على الطلب، إلى الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، فيما يتعلق بتعزيز نزع السلاح والسلام والأمن في أفريقيا. ويعمل المركز أيضاً في إطار شراكة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج ومشاريعه والأنشطة الأخرى المتصلة بمسائل نزع السلاح والسلام والأمن. ونظراً للطابع المحدد لمسائل الأمن في أفريقيا، واصل المركز صب اهتمامه على الأنشطة المرتبطة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار هذه الأسلحة، وعلى إصلاح قوى الدفاع والأمن متوخياً في ذلك الأهداف المحددة المتمثلة في الحد من التزاعات المسلحة والعنف المسلح، وإقامة مؤسسات أمنية فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة. ويقدم المركز الدعم في تلك المجالات إلى الدول الأعضاء الأفريقية وإلى المنظمات الحكومية الدولية، من خلال بناء القدرات والتدريب وتقديم المساعدة التقنية وإجراء البحوث وتبادل المعلومات.

٦ - ولدى المركز حالياً أربعة برامج مواضيعية هي: السلام والأمن، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأسلحة التقليدية، أسلحة الدمار الشامل. وقد أبقى المركز أيضاً على برنامجه للبلد المضيف.

ألف - السلام والأمن

٧ - في إطار برنامج السلام والأمن، اضطلع المركز بأنشطة تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في إصلاح قواها للأمن والدفاع، استجابة للطلبات الواردة إليه من حكومة توغو والدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٨ - واستجابة للحالة الأمنية في منطقة الساحل وفي ظل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لحل الوضع، قدم المركز في أيار/مايو ٢٠١٣ الدعم التقني والفني إلى مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام من أجل إعداد دورة تدريبية بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل. وستكون الدورة التدريبية موجهة إلى ٨٠٠ من الممارسين في غرب أفريقيا، بما يشمل موظفي قطاع الأمن والمشرعين في بوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر ونيجيريا، وهي تهدف إلى تعزيز الكفاءات على المستوى التنفيذي في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية.

٩ - وفي الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شارك المركز في إحياء الذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة وقدم عرضاً بعنوان "عقدان من بناء السلام في وسط أفريقيا: مساهمة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا". وأطلع المركز المشاركين أيضاً على آخر التطورات المتعلقة بترع السلاح في المنطقة دون الإقليمية، وعلى التعاون بين منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا واللجنة في سياق السلام والأمن. وركز المركز على تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة في مجال نزع السلاح على الصعيد الوطني، وتحديد التحديات القائمة والفرص المتاحة من أجل تنفيذها في المنطقة دون الإقليمية. وسعيًا إلى تحقيق فهم أفضل للتحديات التي يفرضها الاتجار بالأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة في السياق البحري، باعتبار ذلك مصدر قلق لدول وسط أفريقيا، واستناداً إلى تقرير مماثل أعده مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعد المركز تقريراً مفصلاً عن التحديات بعينها التي تواجهها الدول في تحديد ووضع حد للاتجار بالأسلحة ولشبكات التهريب الأخرى التي تعمل عن طريق البحر.

١٠ - ووفّر المركز إسهامات فنية للحلقة الدراسية الإقليمية الأفريقية المتعلقة بتحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، التي استضافتها حكومة توغو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ٢٠١٣. وزوّد المركز الخبراء المشاركين من الدول الأعضاء بمعلومات عن التصديق على الاتفاقية وتنفيذها وعن الدعم الذي يمكن أن يحصلوا عليه من الشركاء الدوليين، بما يشمل المركز الإقليمي.

باء - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١١ - قدّم المركز الدعم للدول الأعضاء الأفريقية في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وانتشارها العشوائي، من خلال المساعدة في وضع خطط عمل إقليمية ووطنية بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وتعزيز قدرات الحكومات والمجتمع المدني في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة؛ وتحديد التحديات الماثلة أمام المراقبة عن طريق استخدام التقييمات المرجعية.

١٢ - وواصل المركز، بوصفه عضواً في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، مساعدة الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية أفريقية وخطة عمل أفريقية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تحقق ذلك من خلال تقديم المشورة الفنية للجنة التوجيهية وتنظيم مناقشات بشأن هذه المسائل. وشجّع الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر القمة الذي عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الدول الأعضاء في الاتحاد على الاستفادة من الاستراتيجية ومن خطة العمل^(١). وتهدف خطة العمل إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإقليمية الأخرى. وفي إطار خطة العمل، سينفذ أعضاء الاتحاد الأفريقي تدابير لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بشأن هذه المسألة. والمركز على أهبة الاستعداد لدعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، وكذلك المنظمات دون الإقليمية، في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل لما يشكلانه من إطار فعال لتحسين التنسيق المتعلق بالأسلحة الصغيرة على صعيد القارة.

١٣ - وفي إطار جهود متابعة الدعم الذي قدمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اعتماد الاتفاقات دون الإقليمية المنسقة بشأن توسيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

(١) المقرر (XX) 472 الصادر عن جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلام والأمن في أفريقيا (XX) 3/3 (Doc. Assembly/AU/3).

وفّر المركز المساعدة إلى توغو في تطبيق المعايير والإجراءات التي حددها اتفاق التوسيم الذي اعتمدته الجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي وضع معايير جديدة لتوسيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وتقتضي المعايير من الدول أن تكفل وضع علامات التوسيم التقليدية والأمنية على كل سلاح مستورد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتجة صناعياً، وتوسيم الأسلحة النارية التي ينتجها المنتجون الحرفيون. وباتباع هذه المعايير، ستكون الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع يمكنها من تحديد الكيان أو الفرد المسؤول عن السلاح، وتيسير تعقب أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإسهام في منع تحويلها من مخزونات الحكومة إلى أطراف أخرى.

١٤ - ويشارك المركز بنشاط في مساعدة اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في توغو على وضع خطة عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقُدمت خطة العمل إلى الحكومة في عام ٢٠١٢ لكي يجري استعراضها، ويتوقع أن يقرها البرلمان في عام ٢٠١٣. وقدم المركز الدعم الفني والتقني للجنة الوطنية بشأن مواضيع ذات أولوية مثل بناء القدرات، وتعزيز السياسات، والتدابير التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك الإجراءات والضوابط المحدثة فيما يتعلق بحفظ السجلات والتخزين والتصدير والاستيراد والمرور العابر. ومن المتوقع أن تُرسي خطة العمل الأساس لتنفيذ السياسات الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

١٥ - وبناء على طلب من حكومة السودان، أوفد المركز بعثة لتقييم الاحتياجات في البلد وأجرى مشاورات وطنية، بدعم مالي من أستراليا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وحدد المركز والحكومة أربعة مجالات ذات أولوية لتقديم المساعدة: (أ) استعراض وإقرار مشروع خطة العمل الوطنية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة؛ (ب) تحديث نظام إدارة قواعد البيانات لتسجيل الأسلحة الصغيرة؛ (ج) دعم تنفيذ إعلان الخرطوم بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلدان المجاورة لغرب السودان؛ (د) تنظيم حملات للتوعية العامة. والمركز بصدد وضع برنامج للمساعدة التقنية بالتعاون مع الحكومة.

١٦ - وعمل المركز أيضاً على تكييف وتطوير وحدات تدريبية بشأن الأسلحة الصغيرة، موجهة إلى قوى الدفاع وقطاع الأمن، واللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والمجتمع المدني. واستجابة لطلب مقدم من حكومة كوت ديفوار، بتمويل من أستراليا وبالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار، قدّم المركز تدريباً لـ ٢٣ فرداً من أفراد قطاع الأمن فيما يتعلق بمسائل مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق

إدارة الحدود. وتشمل الوحدات التدريبية المواضيع التالية: الأمن البشري والمجتمعي؛ تحديد الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وما يتصل بها من ذخائر ومتفجرات؛ الضوابط المعيارية المفروضة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما في ذلك ما يتصل بالصادرات والواردات والمرور العابر والحدود والسمسرة والتوسيم وحفظ السجلات والأفعال الإجرامية، والمضبوطات، والحياسة المدنية للأسلحة، والإنتاج الحرفي للأسلحة؛ التدابير العملية لزرع السلاح؛ إدارة مخزونات الأسلحة وتدميرها؛ دور المجتمع المدني في نزع السلاح بطريقة عملية؛ وتقنيات البحث المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسرّ المركز أيضاً تقييماً ذاتياً موجهاً نفذته اللجنة الوطنية في عدة مستودعات للأسلحة والذخيرة، وقدم الدعم لإصلاح أربعة مراكز للشرطة. وأجرى المركز أيضاً تقييماً لاستخدام وتخزين الأسلحة في قطاع الأمن الخاص في البلد. وأسهم هذا الدعم الفني المقدم للجنة الوطنية لكوت ديفوار في تحسين البيئة الأمنية في البلد دعماً للجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لا سيما بالنظر إلى تداول الأسلحة بصورة غير مشروعة في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات التي نشأت بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٧ - وبالتعاون مع مؤسسة فريدريك إيبرت، أصدر المركز تكليفاً بإجراء دراسة لتقييم طبيعة ونطاق الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل بنن وتوغو وغانا ونيجيريا وفي ما بينها. وتحدد الدراسة مصدر الأسلحة غير المشروعة وأنواع المتجرين بها بصورة غير مشروعة، وتحدد أيضاً الطرق التي تُسلك للاتجار بها، وتوفر تقديراً عن تدفق الأسلحة. وتتناول الدراسة أيضاً الأساليب المستخدمة لتحديد مخابئ الأسلحة غير المشروعة ولتقييم ما إذا كان إنتاج الأسلحة محلياً أو حرفياً. وتوصي الدراسة بتعزيز القدرات القضائية والتنفيذية والتقنية المتعلقة بمسائل مراقبة الأسلحة الصغيرة، بما يشمل سلامة المخزونات وأمنها، وجمع الأسلحة وضبطها وتدميرها، وإدارة الحدود ومراقبتها. واستناداً إلى نتائج الدراسة وتوصياتها، سيضع المركز والمؤسسة برامج تهدف إلى معالجة بعض المشاكل الرئيسية المتصلة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة.

جيم - مسائل الأسلحة التقليدية الأخرى

١٨ - تيسيراً لعملية التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، نظم المركز بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين عدة أنشطة لتسهيل اتباع نهج أفريقي منسق في إطار التفاوض بشأن المعاهدة.

١٩ - وفي أعقاب اعتماد دول غرب أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) ودول وسط أفريقيا (آذار/مارس ٢٠١١) لموقف موحد بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، جرى اعتماد

موقف موحد للاتحاد الأفريقي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣^(١). ويسرّ المركز بلورة الموقف الموحد الأفريقي بشأن المعاهدة.

٢٠ - وقدم المركز، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم مالي من أستراليا، الدعم الفني لاجتماع مجموعة الدول الأفريقية قبل موعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأتاح الاجتماع فرصة للوفود الأفريقية للاطلاع على المسائل الرئيسية المشمولة بالمعاهدة والتحضير للمفاوضات الموضوعية.

٢١ - وقدم المركز الدعم إلى الدول الأفريقية في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. ونظّم المركز بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم مالي من أستراليا وألمانيا ونيوزيلندا وهولندا، "الحلقة الدراسية الأفريقية للتحضير للمؤتمر الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة" في أديس أبابا، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣. وحضر الحلقة الدراسية خبراء حكوميون من ٤٣ دولة أفريقية وناقشوا المسائل الرئيسية للمعاهدة، بما في ذلك النطاق ومعايير النقل وتنفيذ المعاهدة.

دال - أسلحة الدمار الشامل

٢٢ - قدم المركز الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وبالتشاور مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفرع أسلحة الدمار الشامل التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، وضع المركز مشروعاً لتعزيز قدرات الدول الأعضاء الأفريقية في تنفيذها للقرار، مع التركيز على التزامات الإبلاغ.

٢٣ - وقدم المركز الدعم اللوجستي لإدارة الشؤون السياسية في تنظيم حلقة عمل دون إقليمية بعنوان "تنفيذ إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالجزءات: الآفاق والدروس المستفادة"، عُقدت في توغو في أيار/مايو ٢٠١٣. وتوافد إلى حلقة العمل خبراء من دول غرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

هاء - برنامج البلد المضيف

٢٤ - إسهاماً في إصلاح قطاع الأمن في توغو، لا سيما من منظور المبادئ الأساسية المتعلقة باستعمال القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين^(٢) وتمشياً مع المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن التي وضعتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، أجرى المركز، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وبتمويل من المفوضية الأوروبية، تقييماً لقدرة مراكز تدريب الشرطة والدرك على تدريب القوى التابعة لقطاع الأمن بهدف إنفاذ القانون أثناء الانتخابات. ودُججت نتائج التقييم في أدلة التدريب وفي برنامجين لتدريب المدربين وضعتهما دوائر الشرطة والدرك في توغو موضع التنفيذ في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مع التركيز على أفضل الممارسات الدولية في مجال إنفاذ القانون، ومكافحة الشغب، وحفظ النظام العام أثناء الانتخابات. وركز التدريب على الاستعمال المناسب للقوة والأسلحة النارية لتأمين إجراء الانتخابات في سياق هش. ونتيجة لذلك، قدّم المركز التدريب إلى ٧ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك وموظفي قطاع الأمن الآخرين، الذين تلقوا أيضاً في وقت لاحق تدريباً قدمه قطاع أمن توغو مباشرة. واستفادت من التدريب كذلك وحدات الدرك والشرطة في توغو التي سيجري نشرها في بعثات حفظ السلام. ويمكن تكييف مجموعة أنشطة التدريب في حالات الدول الأفريقية الأخرى التي قد تحتاج إلى دعم مماثل لقوى الأمن التابعة لها في الانتخابات المقبلة.

واو - الإعلام والاتصال

٢٥ - استضاف المركز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كجزء من أسبوع نزع السلاح، نشاطاً ثقافياً بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، ركّز على موضوع "الثقافة كأداة لتحقيق السلام ونزع السلاح"، مع إلقاء الضوء على عمل الأمم المتحدة في التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وقدم المركز أيضاً إحاطة إلى طلاب المدارس الثانوية في توغو، في أيار/مايو ٢٠١٣، في لوميه، قبل مشاركتهم في مسابقة نموذجية للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

(٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، ٢٧ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: تقرير أعدته الأمانة العامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.91.IV.2)، الفصل الأول، الفرع باء.

٢٦ - ووضع المركز استراتيجية اتصال جديدة تهدف إلى تحسين قدرته على التواصل والتفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور بشأن عمل المركز وأولوياته. وشملت تلك الجهود إعادة تصميم رسالته الإخبارية الإلكترونية "UNREC Focus" وتحسين موقعه الشبكي (www.unrec.org). وازداد عدد المشتركين في الرسالة الإخبارية بأكثر من الضعف وبات يبلغ الآن أكثر من ٢٤٠٠ فرد ومؤسسة في أفريقيا وخارجها. وأضيفت إلى الموقع الشبكي للمركز، الذي يوفر معلوماته باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وظائف ومعلومات تفاعلية جديدة تتعلق بخبرات المركز وبالمشاريع الراهنة.

زاي - التعاون والشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى

٢٧ - عيّنت دول أفريقية كثيرة منسقاً داخل وزارات الخارجية التابعة لها للتفاعل مع المركز تعزيزاً للتعاون، بسبل منها تيسير المساعدة التي يقدمها المركز استجابة للطلبات المقدمة من الدول.

٢٨ - وواصل المركز تقديم الدعم الفني للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني، بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدم المركز الدعم لاجتماعين للجنة المذكورة، عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣، بشأن اتباع نهج منسق للتصدي للتحديات التي تشكلها هذه الأسلحة. وواصل المركز شراكاته مع مؤسسة فريدريك إيبرت، ومعهد الدراسات الأمنية، ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو. وشكلت الشراكات أطراً للكثير من الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعاً - الحالة التشغيلية

ألف - الحالة المالية

٢٩ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي، أنشئ المركز الإقليمي ليعمل على أساس الموارد المتاحة والتبرعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تبرعات إلى الصندوق الاستثماري للمركز بمبلغ ٦٤٨ ٧٨٥ دولاراً. وترد المعلومات عن حالة الصندوق الاستثماري للمركز للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ في مرفق هذا التقرير.

٣٠ - ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لحكومات أستراليا وألمانيا وتوغو ونيوزيلندا وهولندا على مساهماتها، ولحكومة فنلندا لتقديمها الدعم لتغطية تكلفة أحد متطوعي الأمم المتحدة في المركز الإقليمي. ويود الأمين العام أيضاً أن يوجه الشكر إلى الاتحاد الأوروبي،

ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو، واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار، وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، ومؤسسة فريدريك إيبير، لتعاونها مع المركز ولدعمها المقدم لأنشطته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بوسائل منها المساهمات العينية.

باء - التوظيف

٣١ - عُين مدير جديد (برتبة ف-٥) للمركز في آذار/مارس ٢٠١٣. وحالياً، تموّل وظيفة المدير ووظيفة موظف الشؤون السياسية ووظيفتا موظفي الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أتاح التمويل المقدم من فنلندا الاستعانة بخبير لإصلاح قطاع الأمن، بصفة متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، للعمل مع المركز لمدة سنتين اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٢. وتموّل المشاريع وموظفو المشاريع عن طريق التبرعات.

خامساً - خاتمة

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز الإقليمي تقديم الدعم للدول الأعضاء في إطار مبادرات نزع السلاح والأمن والسلام، وقد تعاون مع شركاء عدة. وعزز المركز دوره على صعيد القارة، بإقامة شبكات وشراكات سواء على مستوى القارة الأفريقية بأسرها أو على مستوى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أفاد المركز من أوجه التآزر التي أنشأها مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن الشراكات التي احتفظ بها مع مختلف المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى. وساعد هذا النهج في إقامة شبكة موسّعة من الخبرات في ميدان نزع السلاح والسلام والأمن. كما أن قدرة المركز على التنسيق مع المؤسسات الأخرى والاستفادة من الدروس المستخلصة ومن أفضل الممارسات لدى المراكز الإقليمية الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادئ أثبتت جدواها بالنسبة لنموه المؤسسي. وهذه الاتجاهات سوف تستمر كجزء من جهود المركز الرامية إلى تعظيم الاستفادة من الموارد والخبرات من خلال التعاون والإثراء المتبادل للخبرات.

٣٥ - وتتواصل الزيادة في عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية في أفريقيا للحصول على التعاون التقني والمساعدة وتبادل الخبرات، ويتعين أن يواكبها التمويل الكافي والمستدام. وقد وضع المركز استراتيجية لجمع الأموال ومجموعة من المقترحات للمشاريع الجديدة لكفالة الاستدامة المالية للأنشطة التي يضطلع بها. وتستند مقترحات المشاريع إلى الطلبات الواردة للحصول على المساعدة وتعكس الحقائق القائمة على

أرض الواقع وهي: التصدي لتحديات تنفيذ الصكوك والمعايير القانونية في مجال نزع السلاح؛ وبناء قدرات موظفي إنفاذ القوانين؛ وتعزيز المجتمع المدني، ومواءمة التشريعات وبناء قدرات الهيئات التشريعية؛ والحد من العنف المسلح وجمع الأسلحة في المجتمعات الهشة. ويود الأمين العام أن يشجع الدول الأعضاء والمناخين الآخرين على تقديم المساهمات المالية بما يتيح للمركز الإقليمي مواصلة العمليات التي يضطلع بها.

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٥٠ ٩٧٠	الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
	الإيرادات
٧٨٥ ٦٤٨ ^(أ)	التبرعات
٩٧ ٧٤٠ ^(ب)	الأموال الواردة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات
٣ ٧٦٥	إيرادات الفوائد
٢٧ ٦١٠ ^(ج)	إيرادات أخرى/متنوعة
٩١٤ ٧٦٣	مجموع الإيرادات
٧٦٤ ٦٨٩	النفقات
٩٤ ٢١٢	تكاليف دعم البرامج
٨٥٨ ٩٠١	مجموع النفقات
٢٠٦ ٨٣٢ ^(د)	الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات بلغ مجموعها ٧٨٥ ٦٤٨ دولارا من أستراليا (٧٥٤ ٦٠٨ دولارات) وتوغو (٣١ ٠٤٠ دولارا).

(ب) أموال واردة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) يمثل إلغاء الالتزامات من الفترة السابقة (٢٤ ٤٣٢ دولارا) والتسوية ذات الصلة في تكاليف دعم البرامج (٣ ١٧٨ دولارا).

(د) يتألف من الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، زائداً الإيرادات الواردة في عام ٢٠١٢، ناقصاً النفقات المتكبدة خلال السنة. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، وردت مساهمة إضافية بمبلغ ٣٦٠ ٣٦٢ دولارا من البلدان التالية: أستراليا (٥٠ ٠٠٠ دولار)، ألمانيا (١٧٩ ٣٤٧ دولار)، توغو (٣١ ٠٤٠ دولار)، نيوزيلندا (١٩ ٩٧٥ دولار)، هولندا (٨٠ ٠٠٠ دولار).